

## المبسوط

ومتى كان عتق العبد لتملكه نفسه لم يكن عليه ولاء كالمراغم .

وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما ﷺ تعالى لا يعتق العبد المسلم إذا أدخله دار الحرب حتى يظهر عليه المسلمون أو يهرب منه إلينا بمنزلة العبد الحربي إذا أسلم في دار الحرب .

وقال أبو حنيفة رحمه ﷺ إذا أعتق الحربي في دار الحرب عبدا مسلما فالعتق جائز لأنه لا يملكه بعد العتق بالقهر فإن حرته تتأكد بإسلامه فلهذا نفذ إعتاقه في دار الحرب وله ولاؤه لأن الولاة كالنسب والنسب يثبت ممن باشر سببه في دار الحرب كما يثبت في دار الإسلام وكذلك الولاة وقد باشر الحربي هنا اكتساب سبب الولاة وهو إعتاقه إياه وكل معتق يجري عليه السبب بعد العتق والمولى حربي أو مسلم في دار الحرب فإن في قول أبي حنيفة رحمه ﷺ تعالى للمعتق أن يوالي من شاء .

وقد بينا في كتاب العتاق إن عتق الحربي عبده في دار الحرب لا ينفذ في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما ﷺ تعالى خلافا لأبي يوسف رحمه ﷺ تعالى وأن الطحاوي رضي ﷻ عنه جعل هذا الخلاف في الولاة .

وكأنه أخذ ذلك من رواية كتاب المكاتب فإنه نص هنا على الخلاف في الولاة أن للمعتق أن يوالي من شاء في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما ﷺ تعالى .

وعلى قول أبي يوسف ولاؤه الذي أعتقه استحسانا وفي بعض النسخ جعل ذلك الاستحسان من أبي يوسف رحمه ﷺ تعالى في المسلم خاصة يعتق الحربي أن له ولاءه بمنزلة الحربيين يعتق أحدهما صاحبه ثم أسلما قال لأن الحكم على المولى إذا كان مسلما حكم أهل الإسلام ففي التعليل أشار إلى أن الاستحسان فيما إذا كان المولى مسلما .

وفي قوله هو بمنزلة الحربيين يعتق أحدهما صاحبه ثم أسلما أشار إلى الاستحسان في الفصلين جميعا فاشتبه مذهب أبي يوسف رحمه ﷺ تعالى في هذا .

وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما ﷺ تعالى في الفصلين له أن يوالي من شاء لأن العبد حربي فما دام في دار الحرب لا يلزمه حكم الإسلام وإلزام الولاة عليه من حكم الإسلام فلا يلزمه ذلك في دار الحرب وإن خرج إلينا فقد خرج ولا ولاء عليه فله أن يوالي من شاء وﷻ سبحانه وتعالى أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

\$ باب ضمان المكاتب \$ ( قال ) رضي ﷻ عنه ( ولا يجوز كفالة المكاتب بالمال بأمر المكفول عنه ولا بغير أمره ) لأنه تبرع واصطناع معروف فإنه يلتزم للغرماء مالا في ذمته من

غير منفعة له في ذلك وهو ليس من صنيع